معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٥) ٢٠١٥
قياس القيمة العادلة

هدف المعيار

١- يهدف هذا المعيار إلى ما يلى :

(أ) تعريف القيمة العادلة.

و(ب) وضع إطار لقياس القيمة العادلة فى معيار واحد.

و(ج) تحديد الإفصاح المطلوب لقياسات القيمة العادلة.

٢- تعتبر القيمة العادلة قياساً قائماً على السوق ، وليس خاص بمنشأة بذاتها . وبالنسبة لبعض الأصول والإلتزامات ، يمكن أن تكون هناك معاملات سوق ملحوظة أو معلومات سوق متوفرة . وبالنسبة لبعض الأصول والإلتزامات الأخرى ، فإن معاملات السوق الملحوظة أو معلومات السوق قد لا تكون متوفرة . غير أن هدف قياس القيمة العادلة فى كلتا الحالتين لا يتغير وهو – تقدير السعر الذى تستند عليه معاملة منظمة Orderly transaction لبيع الأصل أو تحويل الإلتزام بين المشاركين فى السوق Market participants فى تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية (أى سعر الخروج Exit price فى تاريخ القياس من وجهة نظر مشارك فى السوق يحتفظ بالأصل أو يدين بالإلتزام).

٣- عندما يكون سعر أصل أو التزام مماثل غير ملحوظ ، تقيس المنشأة القيمة العادلة بإستخدام أسلوب تقييم مختلف يغلب عليه استخدام المدخلات الملحوظة Observable inputs . حيث أن قياس القيمة العادلة قائم على السوق ، ويتم القياس بإستخدام الافتراضات التى يستخدمها المشاركون فى السوق عند تسعير الأصل أو الإلتزام ، بما فى ذلك الافتراضات المتعلقة بالمخاطر ، ونتيجة لذلك ، لا تعتبر نية المنشأة للاحتفاظ بالأصل أو تسوية أو الوفاء بالإلتزام أمراً ذا علاقة عند قياس القيمة العادلة .

٤- تعريف القيمة العادلة يركز على الأصول والإلتزامات لأنها الموضوع الأساسى للقياس المحاسبى . إضافة لذلك ، يطبق هذا المعيار على أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة والتى يتم قياسها بالقيمة العادلة .

نطاق المعيار

٥- يطبق هذا المعيار عندما يقتضى معيار محاسبة مصرى آخر أو يسمح بقياسات القيمة العادلة أو يتطلب الإفصاح حول قياس القيمة العادلة (وكذلك القياسات ، مثل القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع (بناء على القيمة العادلة أو الإفصاحات حول تلك القياسات) فيما عدا ما هو محدد فى الفقرتين "٦" و "٧".

HITZ Training Academy

٦- لا تنطبق متطلبات القياس والإفصاح الواردة فى هذ المعيار على ما يلى :

(أ) المدفوعات المبنية على أسهم التى تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٩) .

(ب) معاملات التأجير والتى يشملها نطاق معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٠) القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلى .

(ج) القياسات التى تتشابه مع القيمة العادلة إلا أنها ليست قيمة عادلة ، مثل صافى القيمة الاستردادية فى معيار المحاسبة المصرى (٢) " المخزون" أو القيمة الإستخدامية فى معيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) " اضمحلال قيمة الأصول".

٧- الإفصاحات المطلوبة بموجب هذا المعيار ليست مطلوبة لأى مما يلى :

(أ) أصول الخطة التى يتم قياسها بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى (٣٨) " مزايا العاملين".

و(ب) استثمارات خطة منافع التقاعد التى يتم قياسها بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى (٢١) " المحاسبة والتقرير عن نظم مزايا التقاعد" .

و(ج) الأصول التى يكون مبلغها القابل للاسترداد عبارة عن القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف التصرف وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى (٣١).

٨- ينطبق إطار قياس القيمة العادلة الموضح فى هذا المعيار على القياس الأولى واللاحق فى حال كانت القيمة العادلة مطلوبة أو مسموح بها من قبل معايير محاسبة مصرية أخرى.

القياس

تعريف القيمة العادلة

٩- يعرف هذا المعيار القيمة العادلة على أنها السعر الذى سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذى سيتم دفعه لنقل إلتزام فى معاملة منظمة بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس.

١٠- تبين الفقرة "أت٢" المنهج العام لقياس القيمة العادلة.

الأصل أو الإلتزام

١١- يعتبر قياس القيمة العادلة متعلقاً بأصل أو إلتزام محدد . وتبعاً لذلك ، يتعين على المنشأة عند قياس القيمة العادلة أن تأخذ بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الإلتزام فى حال أخذ المشاركون فى السوق تلك الخصائص بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام فى تاريخ القياس . وتشتمل الخصائص ، على سبيل المثال ما يلى :

(أ) حالة الأصل وموقعه.

و(ب) القيود على بيع الأصل أو استخدامه ، إن وجدت .

HITZ Training Academy

١٢- يختلف الأثر المترتب عن خاصية معينة على القياس وفقاً لكيفية نظر المشاركين فى السوق إلى تلك الخاصية.

١٣- قد يكون الأصل أو الالتزام الذى يتم قياسه بالقيمة العادلة واحداً مما يلى :

(أ) أصل أو التزام مستقل (على سبيل المثال ، أداة مالية أو أصل غير مالى) ،

(ب) مجموعة أصول أو مجموعة إلتزامات أو مجموعة أصول وإلتزامات (على سبيل المثال ، وحدة توليد نقد أو مؤسسة أعمال).

١٤- سواء كان الأصل أو الإلتزام أصلاً أو إلتزاماً مستقلاً ، فإن مجموعة من الأصول أو مجموعة من الإلتزامات أو مجموعة الأصول والإلتزامات لأغراض الأعتراف أو الافصاح تعتمد على وحدة الحساب الخاصة بها . و باستثناء ما هو وارد فى هذا المعيار يتم تحديد وحدة الحساب للأصل أو الإلتزام وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى الذى يتطلب أو يسمح بقياس القيمة العادلة.

المعاملة

١٥- يفترض قياس القيمة العادلة أن مبادلة الأصل أو الإلتزام تتم فى معاملة منظمة بين المشاركين فى السوق لبيع الأصل أو تحويل الإلتزام فى تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية .

١٦- يفترض قياس القيمة العادلة أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الإلتزام تتم إما :

(أ) فى السوق الأساسى Principle market للأصل أو الإلتزام .

أو(ب) فى غياب السوق الأساسى ، فى السوق الأكثر نفعاً Most advantageous market للأصل أو الالتزام .

١٧- وفى حالة غياب السوق الأساسى لا تحتاج المنشأة لإجراء بحث شامل لكافة الأسواق المحتملة لتحدد السوق الأساسى أو السوق الأكثر نفعاً ، ولكن يتعين عليها أن تأخذ بعين الاعتبار جميع المعلومات المتوفرة بشكل معقول . وفى غياب دليل على خلاف ذلك ، يفترض أن يكون السوق الذى تبرم فيه المنشأة بشكل عادى معاملة بيع أصل أو نقل إلزام هو السوق الأساسى أو السوق الأكثر نفعاً في حال غياب السوق الأساسى .

١٨- في حالة وجود سوق أساسى للأصل أو الالتزام ، يمثل قياس القيمة العادلة للمنشأة السعر في ذلك السوق (سواء كان السعر ملحوظاً بشكل مباشر أو مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر) ، حتى لو كان من المحتمل أن يكون السعر في سوق مختلف أكثر نفعاً في تاريخ القياس .

Hitz Training Academy

١٩- تحتاج المنشأة للوصول للسوق الأساسي (أو السوق الأكثر نفعاً) في تاريخ القياس . ونظراً لأن المنشآت المختلفة (وأنشطة الأعمال داخل تلك المنشآت) ذات الأنشطة المختلفة قد يكون لديها فرصة الوصول لأسواق مختلفة ، فإن السوق الأساسي (أو السوق الأكثر نفعاً) للأصل أو الالتزام ذاته قد يختلف من منشأة لأخرى (ومن أنشطة الأعمال داخل تلك المنشآت) . وتبعاً لذلك ، يتعين أخذ السوق الأساسي (أو السوق الأكثر نفعاً) (وبالتبعية المشاركين في السوق) من وجهة نظر المنشأة مما يسمح بوجود اختلافات بين المنشآت ذات الأنشطة المختلفة .

٢٠- على الرغم من حاجة المنشأة إلى الوصول إلى السوق ، إلا أنها لا تحتاج لامتلاك القدرة على بيع أصل محدد أو نقل التزام محدد فى تاريخ القياس حتى تتمكن من قياس القيمة العادلة على أساس السعر في ذلك السوق.

٢١- حتى عندما لا يكون هناك سوق ملحوظ يوفر معلومات التسعير المتعلقة ببيع أصل أو نقل التزام في تاريخ القياس ، يفترض قياس القيمة العادلة أن المعاملة تتم في ذلك التاريخ مأخوذة من وجهة نظر المشارك في السوق الذى يحتفظ بالأصل أو يدين بالالتزام . وتحدد المعاملة المفترضة أساسً لتقدير سعر بيع الأصل أو تحويل الالتزام .

المشاركون في السوق

٢٢- تقيس المنشأة القيمة العادلة للأصل او الالتزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام على افتراض إن المشاركين في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية .

٢٣- لا تحتاج المنشأة إلى تحديد مشاركين محددين في سوق عند وضع تلك الافتراضات ، بدلاً من ذلك يتعين على المنشأة تحديد الصفات التي تميز المشاركين في السوق بصفة عامة مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المحددة لكل مما يلى :

(أ) الأصل او الالتزام .
و(ب) السوق الأساسى (أو السوق الأكثر نفعاً) للأصل أو الالتزام .
و(ج) المشاركين في السوق الذى ستبرم المنشأة معهم معاملة في ذلك السوق .

السعر

٢٤- تعد القيمة العادلة هي السعر الذى سيتم استلامه لبيع الأصل أو الذى سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة في السوق الأساسي (أو السوق الأكثر نفعاً) في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية (أي سعر الخروج) بغض النظر عما إذا كان سعراً ملحوظاً بشكل مباشر أو مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر .

HITZ Training Academy

٢٥- لا يتم تعديل السعر في السوق الاساسى (أو السوق الأكثر نفعاً) المستخدم لقياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام بسبب تكلفة المعاملة . وتتم المحاسبة عن تكلفة المعاملة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الأخرى . ولا تعتبر تكاليف المعاملة من صفات أي أصل أو التزام وإنما تعد محددة لكل معاملة وسوف تختلف بناءً على طريقة إبرام المنشأة لمعاملة الأصل أو الالتزام .

٢٦- لا تتضمن تكاليف المعاملة تكاليف النقل . وإذا كان الموقع من صفات الأصل (كما هو الحال مع السلع الأولية) ، فيتعين تعديل السعر في السوق الأساسى (أو السوق الأكثر نفعاً) بالتكاليف ، إن وجدت ، والتي سيتم تكبدها لنقل الأصل من موقعه الحالي إلى ذلك السوق .

التطبيق على الأصول غير المالية

أفضل وأحسن استخدام للأصول غير المالية

٢٧- يأخذ قياس القيمة العادلة للأصل غير المالى بعين الاعتبار قدرة المشارك في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الأصل بأفضل وأحسن استخدام له أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الأصل في أفضل وأحسن استخدام له .

٢٨- يأخذ الاستخدام الأفضل والأحسن للأصل غير المالى بعين الاعتبار استخدام الأصل الممكن مادياً والمسموح به قانونياً والمجدى مادياً على النحو الآتى :

(أ) يأخذ الاستخدام الممكن مادياً بعين الاعتبار الصفات المادية للأصل والتي يتخذها المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل (على سبيل المثال ، موقع العقار أو حجمه).

(ب)يأخذ الاستخدام المسموح به قانونياً بعين الاعتبار عند تسعير الأصل (على سبيل المثال ، داخل حدود العمران أو منطقة زراعية.

(ج) يأخذ الاستخدام المجدى مادياً بعين الاعتبار ما إذا كان استخدام الأصل الممكن مادياً والمسموح به قانونياً يولد دخلاً أو تدفقاً مالياً كافياً (مع الأخذ في الاعتبار تكاليف تحويل الأصل لإعداده للاستخدام المعد من أجله) لإنتاج عائد استثمارى ينتظره المشاركون في السوق من الاستثمار في الأصل في نطاق ذلك الاستخدام .

٢٩- يحدد الاستخدام الأفضل والاحسن بناء على وجهة نظر مستخدمى السوق ، حتى لو كانت المنشأة تهدف لاستخدام مختلف . ولكن يفترض أن يكون استخدام المنشأة الحالي للأصل غير المالى هو الاستخدام الأفضل والأحسن ما لم يوحى السوق أو أي عامل آخر أن الاستخدام المختلف من قبل المشاركين في السوق سيزيد قيمة الأصل .

HTZ Training Academy

٣٠- قد تنوى المنشأة ، بغرض حماية موقعها التنافسى أو لأى سبب آخر ، عدم استخدام الأصل غير المالى المشترى بشكل فاعل أو قد تنوى عدم استخدام الأصل وفقاً لاستخدامه الأفضل والاحسن . فعلى سبيل المثال قد تكون تلك هي الحالة بالنسبة للأصل غير الملموس الذى تخطط المنشأة لاستخدامه بشكل دفاعى من خلال منع الآخرين من استخدامه . وعلى الرغم من ذلك يكون على المنشأة قياس القيمة العادلة للأصل غير المالى على أفتراض استخدامه الأفضل والأحسن من قبل المشاركين في السوق .

أساس تقييم الأصول غير المالية

٣١- يحدد الاستخدام الأفضل والأحسن للأصل غير المالى أساس التقييم المستخدم لقياس القيمة العادلة للأصل على النحو التالى :

(أ) قد يوفر الاستخدام الأفضل والأحسن للأصل غير المالى القيمة القصوى للمشتركين في السوق من خلال استخدامه مع أصول أخرى كمجموعة (حسبما تم تركيبها أو إعدادها للاستخدام) أو مع أصول والتزامات مختلفة (مثل مؤسسات الأعمال).

(١) في حالة كان الاستخدام الأفضل والأحسن للأصل يكمن في استخدام الأصل مع مجموعة من الأصول الأخرى أو أصول والتزامات أخرى ، تكون القيمة العادلة لأصل هي السعر الذى سيتم الحصول عليه في معاملة بيع الأصل الحالية على افتراض أنه سيتم استخدام الأصل مع أصول أخرى أو أصول والتزامات أخرى وأنه سوف تكون تلك الأصول والالتزامات (أي الأصول التكميلية والالتزامات المرتبطة) متوفرة للمشاركين في السوق .

(٢) تتضمن الالتزامات المرتبطة بالأصل والأصول التكميلية الالتزامات التي تمول رأس المال العامل ولكنها لا تتضمن الالتزامات المستخدمة لتمويل أصول غير تلك التي تقع ضمن مجموعة الأصول .

(٣) يجب أن تكون الافتراضات حول الاستخدام الأفضل والأحسن للأصل غير المالى متسقة لكافة أصول (التي يكون الاستخدام الأفضل والأحسن ذا علاقة بها) مجموعة الأصول أو مجموعة الأصول والالتزامات التي سيتم ضمنها استخدام الأصل.

(ب) قد يوفر الاستخدام الأفضل والاستخدام الأحسن للأصل غير المالى القيمة القصوى للمشاركين في السوق على أساس مستقل . وفى حال كان الاستخدام الأفضل والاحسن للأصل يتمثل باستخدامه على أساس مستقل ، فتكون القيمة العادلة حينئذ هي السعر الذى سيتم الحصول عليه في معاملة بيع الأصل الحالية للمشاركين في السوق الذين يستخدمون الأصل على أساس مستقل.

٣٢- يفترض قياس القيمة العادلة للأصل غير المالى أن بيع الأصل يتم بما يتفق مع وحدة الحساب المحددة في معايير المحاسبة المصرية الأخرى (التي قد تكون أصل واحد) . ويكون هذا هو الحال عندما يفترض قياس القيمة العادلة أن الاستخدام الأفضل والأحسن للأصل يكون باستخدامه مع أصول أخرى أو أصول والتزامات أخرى لأن قياس القيمة العادلة يفترض أن المشارك في السوق يمتلك بالفعل الأصول التكميلية والالتزامات المرتبطة .

HTZ Training Academy

٣٣- توضح الفقرة "أت٣" كيفية تطبيق مفهوم أساس التقييم للأصول غير المالية .

التطبيق على الالتزامات وأدوات حقوق ملكية المنشأة

المبادئ العامة

٣٤- يفترض قياس القيمة العادلة تمام تحويل الالتزام المالى أو الالتزام غير المالى أو أداة حقوق ملكية المنشأة (على سبيل المثال ، حصص حقوق الملكية الصادرة كمبلغ مالى في اندماج الأعمال) إلى المشارك في السوق في تاريخ القياس . ويفترض تحويل الالتزام أو أداة حقوق الملكية للمنشأة ما يلى :

(أ) يبقى الالتزام قائماً ويتعين على المشارك في السوق المنقول إليه الوفاء بالالتزام . وأنه لن تتم تسوية الالتزام مع الطرف الدائن أو خلافاً لذلك سداده في تاريخ القياس .

(ب) تبقى أداة حقوق ملكية المنشأة قائمة ويحصل المشارك في السوق المنقول إليه الأداة على الحقوق ويتحمل المسئوليات المرتبطة بالأداة وأنه لا يتم إلغاء الأداة أو سدادها في تاريخ القياس .

٣٥- حتى عندما لا يكون هناك سوق ملحوظ لتزويد معلومات التسعير حول تحويل الالتزام أو أداة حقوق ملكية المنشأة (مثلاً لأن القيود التعاقدية أو القانونية الأخرى تمنع تحويل هذه البنود) ، فقد يكون هناك سوق ملحوظ لهذه البنود في حال كانت محتفظاً بها من قبل أطراف آخرون على أنها أصول (على سبيل المثال ، سند شركة أو خيار شراء على أسهم منشأة).

٣٦- يتعين على المنشأة في كل الحالات أن تزيد من استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقلل من استخدام المدخلات غير الملحوظة لتلبى هدف قياس القيمة العادلة وهو تقدير السعر الذى ستتم به المعاملة المنظمة لتحويل الالتزام او أداة حقوق الملكية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية.

الالتزامات وأدوات حقوق الملكية المحتفظ بها من قبل أطراف أخرى على أنها أصول

٣٧- **عندما لا يتوفر سعر معلن لعملية نقل التزام مطابق أو مماثل أو أداة حقوق ملكية المنشأة ويكون البند المطابق محتفظاً به من قبل طرف آخر على أنه أصل ، يتعين على المنشأة أن تقيس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية من وجهة نظر مشارك في السوق الذى يحتفظ بالبند المطابق على أنه أصل في تاريخ القياس .**

٣٨- يتعين على المنشأة في مثل هذه الحالات أن تقيس القيمة العادلة للالتزام أو حقوق الملكية كما يلى :

(أ) استخدام السعر المعلن في السوق النشط للبند المطابق المحتفظ به من قبل طرف آخر على أنه أصل في حال كان ذلك السعر متاحاً .

(ب) استخدام مدخلات ملحوظة مثل السعر المعلن في السوق غير النشط للبند المطابق المحتفظ به من قبل طرف آخر على أنه أصل في حالة عدم وجود سعر متاحاً.

(ج) استخدام أسلوب تقييم آخر كالمذكور أدناه في حال كانت الأسعار الملحوظة والمذكورة في النقطتين (أ) و (ب) غير متوفرة .

HITZ Training Academy

(١) منهج الدخل (مثل أسلوب القيمة الحالية الذى يأخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية المستقبلية التي يتوقع المشترك في السوق أن يحصل عليها من امتلاك الالتزام أو أداة حقوق الملكية كأصل ، راجع الفقرتين "أت١٠" و "أت١١".

(٢) منهج السوق (مثل استخدام الأسعار المعلنة للالتزامات و أدوات حقوق الملكية المماثلة المحتفظ بها من قبل أطراف أخرى على أنها أصول ، راجع الفقرات "أت٥" و "أت٧").

٣٩- يتعين على المنشأة تعديل السعر المعلن للالتزام أو أداة حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة والمحتفظ بها من قبل طرف آخر على أنها أصل في حالة وجود عوامل خاصة بالأصل ، لا تنطبق على قياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية . ويتعين على المنشأة أن تضمن ألا يعكس سعر الأصل أثر قيد ما قد يمنع بيع ذلك الأصل .

ويتضمن ما يلى بعض العوامل التي قد تدل على أن السعر المعلن للأصل يحتاج إلى تعديل :

(أ) ارتباط السعر المعلن للأصل بالتزام مماثل أو أداة حقوق ملكية مماثلة (بغير تطابق) محتفظ بها من قبل طرف آخر على أنها أصل . على سبيل المثال ، قد يكون الالتزام أو أداة حقوق الملكية خصائص (مثل جودة الائتمان للجهة المصدرة) تختلف عن تلك المعكوسة في القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية المماثلة و المحتفظ بها على أنها أصل .

(ب)اختلاف اساس حساب الأصل عن ذلك الخاص بالالتزام أو أداة حقوق الملكية . على سبيل المثال ، يعكس سعر الأصل في بعض الحالات ، بالنسبة للالتزامات ، سعراً مدمجاً لحزمة تتألف من المبالغ المستحقة من الجهة المصدرة بالإضافة إلى تحسين ائتماني (مثل الضمان) ممنوح من طرف ثالث . في هذه الحالة لن يكون أساس حساب الالتزام مخصص للحزمة المدمجة ، بينما الهدف يتمثل في قياس القيمة العادلة لالتزام الجهة المصدرة وليس القيمة العادلة للحزمة المدمجة . وعليه ، تقوم المنشأة في هذه الحالات بتعديل السعر الملحوظ للأصل لاستبعاد أثر التحسين الائتماني الممنوح من الطرف الثالث.

الالتزامات وأدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها من قبل أطراف أخرى على أنها أصل

٤٠- عندما لا يتوافر سعر معلن لنقل التزام مطابق أو مماثل أو أداة حقوق ملكية المنشأة مطابقة أو مماثلة في الوقت الذى لا يحتفظ طرف آخر ببند مطابق على أنه أصل ، يتعين على المنشأة قياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية باستخدام أسلوب التقييم من وجهة نظر مشارك في السوق يدين بالالتزام أو قام بالمطالبة بحقوق الملكية .

٤١- قد تأخذ المنشأة أي مما يلى على سبيل المثال عند تطبيق أسلوب القيمة الحالية :

(أ) التدفقات النقدية الصادرة المستقبلية التي يتوقع المشارك في السوق أن يتكبدها عند سداد الالتزام ، بما في ذلك التعويض الذى سيطلبه مشارك في السوق مقابل التكفل بالالتزام (راجع الفقرات من "أت٣١" إلى "أت٣٣").

HTZ Training Academy

(ب) المبلغ الذى سيحصل عليه مشارك في السوق لإبرام أو أصدار التزام مطابق أو أداة حقوق ملكية مطابقة باستخدام الافتراضات التي قد يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير البند المطابق (على سبيل المثال ، الذى يتمتع بذات الصفات الائتمانية) في السوق الأساسى (أو السوق الأكثر نفعاً) لإصدار التزام أو أداة حقوق ملكية بنفس الشروط التعاقدية .

مخاطر عدم الأداء

٤٢- تعكس القيمة العادلة للالتزام أثر مخاطر عدم الأداء . وتشمل مخاطر عدم الأداء على سبيل المثال لا الحصر المخاطر الائتمانية للمنشأة (كما هو محدد في معيار المحاسبة المصرى (٢٥) " الأدوات المالية : الافصاحات "). ويفترض أن تكون مخاطر عدم الأداء هي نفسها قبل وبعد تحويل الالتزام .

٤٣- يتعين على المنشأة عند تقييم القيمة العادلة للالتزام أن تأخذ بعين الاعتبار أثر مخاطرها الائتمانية (الجدارة الائتمانية) و أي عوامل أخرى من شأنها أن تؤثر على احتمالية أن يتم الوفاء بالالتزام أم لا . وقد يختلف الأثر تبعاً للالتزام ، على سبيل المثال :

(أ) إذا كان الالتزام عبارة عن تعهد بتسليم نقد (التزام مالى) أو تعهد بتسليم بضائع أو خدمات (التزام غير مالى) .

(ب) شروط تحسين الائتمان المرتبطة بالالتزام ، إن وجدت .

٤٤- تعكس القيمة العادلة للالتزام أثر مخاطر عدم الأداء على أساس وحدتها الحسابية . ويتعين على مصدر الالتزام الذى تم إصداره مع تحسين ائتمانى لطرف ثالث باعتباره جزءاً لا يتجزأ وتم حسابه بشكل منفصل عن الالتزام ألا يشمل أثر تحسين الائتمان (على سبيل المثال ، كفالة طرف ثالث للدين) في قياس القيمة العادلة للالتزام . وإذا ما تم حساب أثر تحسين الائتمان بشكل منفصل عن الالتزام ، فسيأخذ المصدر بعين الاعتبار الموقف الائتمانى الخاص به وليس الخاص بالضامن عند قياس القيمة العادلة للالتزام .

القيد الذى يمنع تحويل الالتزام أو أداة حقوق ملكية المنشأة

٤٥- يتعين على المنشأة عند قياس القيمة العادلة لالتزام أو أداة حقوق ملكية للمنشأة ألا تتضمن مدخلاً منفصلاً أو تعديلات لمدخلات أخرى مرتبطة بوجود قيد يمنع نقل البند . ويكون أثر القيد الذى يمنع نقل التزام أو أداة حقوق ملكية للمنشأة مدرجاً إما ضمنياً أو بشكل صريح في المدخلات الأخرى المستخدمة في قياس القيمة العادلة .

HTZ Training Academy

٤٦- على سبيل المثال ، يقبل كل من الدائن والمدين ، في تاريخ المعاملة ، سعر المعاملة للالتزام مع معرفة تامة بأن الالتزام يتضمن قيداً يمنع نقله . كنتيجة لإدراج القيد في تحديد سعر المعاملة ، ولا يكون مطلوباً استخدام مدخلاً منفصلاً أو تعديلاً أحد المدخلات المستخدمة في تاريخ المعاملة لعكس أثر القيد المفروض على النقل . وعلى نحو مماثل ، لا يكون مطلوباً في تواريخ القياس اللاحقة استخدام مدخلاً منفصلاً أو تعديلاً أحد المدخلات المستخدمة في تاريخ المعاملة لعكس أثر القيد المفروض على النقل .

الالتزام المالى تحت الطلب

٤٧- لا تقل القيمة العادلة للالتزام المالى تحت الطلب (مثل الوديعة تحت الطلب) عن المبلغ المستحق عند الطلب ، مخصومة من أول تاريخ قد يتعين فيه دفع المبلغ .

التطبيق على الأصول المالية والالتزامات المالية ذات المراكز المتقابلة في مخاطر سوق أو مخاطر ائتمان الطرف المقابل

٤٨- تتعرض المنشأة التي تمتلك مجموعة من الأصول المالية والالتزامات المالية لمخاطر السوق (وفقاً لما هو معرف في معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٠)) ولمخاطر الإئتمان (وفقاً لما هو معرف في معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٠)) الخاصة بكل الأطراف المقابلة . وإذا أدارت المنشأة مجموعة الأصول المالية والالتزامات المالية تلك على أساس صافى تعرضها إلى مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان فيكون من المسموح للمنشأة بأن تقوم بتطبيق استثناء من هذا المعيار المصرى لقياس القيمة العادلة . ويسمح الاستثناء المذكور بقياس القيمة العادلة لمجموعة من الأصول المالية والالتزامات المالية على أساس السعر الذى يتم الحصول عليه لبيع صافى المركز الموجب Long position (أي مركز أصول) مع التعرض لمخاطر محددة أو الذى سيتم دفعه لنقل صافى المركز السالب Short position (أي مركز الالتزام) مع التعرض لمخاطر محددة في معاملة منظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية . وتبعاً لذلك يتعين على المنشأة قياس القيمة العادلة لمجموعة الأصول المالية والالتزامات المالية باتساق مع الكيفية التي سيقوم بها المشاركون في السوق بتسعير صافى التعرض للمخاطر في تاريخ القياس .

٤٩- يتم السماح للمنشأة باستخدام الاستثناء الوارد في الفقرة "٤٨" فقط في حال قيام المنشأة بكل ما يلى :

(أ) إدارة مجموعة الأصول المالية و الالتزامات المالية على أساس صافى تعرض المنشأة لخطر (أو مخاطر) سوق محددة أو تعرضها لخطر إئتمان أحد الأطراف المقابلة وفقاً لإدارة المخاطر أو استراتيجية الاستثمار الموثقة للمنشأة .

و(ب) تقديم معلومات على ذلك الأساس عن مجموعة الأصول المالية والالتزامات المالية للأعضاء الأساسيين في الإدارة العليا للمنشأة ، كما تم تعريفهم في معيار المحاسبة المصرى رقم (١٥) " الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة " .

و(ج) كان مطلوباً من المنشأة أو اختارت قياس تلك الأصول المالية أو الالتزامات المالية بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالى في نهاية كل فترة يتم إعداد القوائم المالية عنها .

HTZ Training Academy

٥٠- لا يتعلق الاستثناء الوارد في الفقرة :٤٨" بعرض القوائم المالية. ففى بعض الحالات، يختلف أساس عرض الأدوات المالية في قائمة المركز المالي عن أساس قياس الأدوات المالية، مثلا إذا لم يطلب أحد معايير المحاسبة المصرية أو يسمح بعرض الأدوات المالية على أساس الصافي. وقد تحتاج المنشأة في الحالات المماثلة لتوزيع التعديلات على مستوى المحفظة (راجع الفقرات من "٥٣" إلى "٥٦") على مفردات الأصول أو الالتزامات المختلفة التي تمثل مجموعة الأصول والالتزامات المالية التي تتم إدارتها على أساس صافي تعرض المنشأة للمخاطر. ويتعين على المنشأة القيام بهذا التوزيع على أساس منطقي ومتناغم باستخدام منهجية ملائمة للظروف.

٥١- يتعين على المنشأة أن تقرر السياسة المحاسبية التي تتبعها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" لاستخدام الاستثناء الوارد في الفقرة "٤٨". ويتعين على المنشأة التي تستخدم هذا الاستثناء تطبيق تلك السياسات المحاسبية، بما في ذلك سياستها لتوزيع تعديلات الفرق بين سعر العرض وسعر الطلب (راجع الفقرات من "٥٣" إلى "٥٥") وتعديلات الائتمان (راجع الفقرة "٥٦")، إذا انطبق ذلك ، لمحفظة معينة بشكل منتظم من فترة لأخرى.

٥٢- ينطبق الاستثناء الوارد في الفقرة "٤٨" فقط على الأصول المالية والالتزامات المالية التي تقع ضمن نطاق تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" .

التعرض لمخاطر السوق

٥٣- يتعين على المنشأة عند استخدام الاستثناء الوارد في الفقرة "٤٨" لقياس القيمة العادلة لمجموعة الأصول المالية والالتزامات المالية التي تتم إدارتها على أساس صافي تعرض المنشأة لخطر (أو مخاطر) سوق محددة أن تقوم بتطبيق السعر الذي يقع ضمن الفرق بين سعر العرض وسعر الطلب الذي هو وفقاً للظروف الأكثر تمثيلاً للقيمة العادلة لصافي تعرض المنشأة لتلك المخاطر للسوق (راجع الفقرتين "٧٠" و "٧١").

٥٤- يتعين على المنشأة عند استخدام الاستثناء الوارد في الفقرة "٤٨" أن تضمن أن خطر (أو مخاطر) السوق التي تتعرض لها المنشأة ضمن مجموعة الأصول المالية والالتزامات المالية مماثلة إلى حد بعيد. فعلى سبيل المثال قد لا تدمج المنشأة مخاطر معدل الفائدة المرتبط بالأصل المالي مع مخاطر سعر السلعة الأولية المرتبط بالالتزام المالي لأن عملية الدمج المماثلة لن تخفف من تعرض المنشأة لمخاطر معدل الفائدة أو مخاطر سعر السلعة الأولية. وعند استخدام الاستثناء الوارد في الفقرة "٤٨" ، يتعين الأخذ في الاعتبار أي مخاطر أساس ناجمة عن عوامل مخاطر السوق غير المطابقة عند قياس القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية ضمن المجموعة.

HTZ Training Academy

٥٥- على نحو مماثل، يتعين أن تكون مدة تعرض المنشأة لخطر (أو لمخاطر) سوق محدد ناجم عن الأصول المالية والالتزامات المالية متماثلة إلى حد بعيد. فعلى سبيل المثال، المنشأة التي تستخدم عقداً مستقبلياً مدته ١٢ شهراً مقابل التدفقات النقدية المرتبطة بقيمة التعرض لمخاطر معدل الفائدة لاثني عشر شهراً على أداة مالية مدتها خمس سنوات ضمن المجموعة التي تتألف فقط من تلك الأصول المالية والالتزامات المالية، تقوم بقياس القيمة العادلة للتعرض لمخاطر معدل الفائدة للاثني عشر شهراً على أساس صافي وما تبقى من التعرض لمخاطر سعر فائدة (أي ٢-٥ سنوات) على أساس إجمالي.

التعرض لمخاطر الائتمان لطرف مقابل معين

٥٦- عند استخدام الاستثناء الوارد في الفقرة "٤٨" لقياس القيمة العادلة لمجموعة الأصول المالية والالتزامات المالية التي يتم إبرامها مع طرف مقابل معين، يتعين على المنشأة أن تقوم بتضمين أثر صافي تعرض المنشأة لمخاطر الائتمان لذلك الطرف المقابل أو صافي تعرض الطرف المقابل لمخاطر ائتمان المنشأة في قياس القيمة العادلة عندما يأخذ المشاركون في السوق بعين الاعتبار أي ترتيبات قائمة تحد من التعرض لمخاطر الائتمان في حالة التخلف عن السداد (على سبيل المثال، اتفاقية مقاصة رئيسية master netting agreement مع الطرف المقابل أو اتفاقية تطلب تبادل ضمان إضافي على أساس صافي تعرض كل طرف لمخاطر ائتمان الطرف الآخر) ويتعين أن يعكس قياس القيمة العادلة توقعات المشاركين في السوق حول احتمالية أن يكون الترتيب قابلاً للتنفيذ قانوناً في حالة التخلف عن السداد.

القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي

٥٧- يتمثل سعر المعاملة عندما يتم شراء أصل أو تحمل التزام في عملية تبادل لذلك الأصل أو الالتزام في السعر المدفوع لشراء الأصل أو المستلم لتحمل الالتزام (سعر الدخول entry price). وعلى العكس، تتمثل القيمة العادلة للأصل أو الالتزام في السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع الأصل أو الذي سيتم دفعه لتحويل الالتزام (سعر الخروج exit price)، ولا تبيع المنشآت بالضرورة الأصول بالأسعار التي تم دفعها لشرائها. وعلى نحو مماثل، لا تنقل المنشأة بالضرورة الالتزامات بالأسعار المقبوضة لتحملها.

٥٨- في العديد من الحالات، يكون سعر المعاملة مساوياً للقيمة العادلة (على سبيل المثال، قد تنطبق هذه الحالة عندما تتم معاملة شراء الأصل في تاريخ المعاملة في السوق الذي يمكن بيع الأصل فيه).

٥٩- عند تحديد ما إذا كانت القيمة العادلة عند الاعتراف الأولى تساوى سعر المعاملة، يتعين على المنشأة أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل الخاصة بالمعاملة وبالأصل أو الالتزام. وتصف فقرة "أ ت ٤" المواقف التي قد لا يعبر فيها سعر المعاملة عن القيمة العادلة للأصل أو الالتزام عند الاعتراف الأولي.

٦٠- في حالة طلب معيار محاسبة مصري آخر أو سمح للمنشأة بقياس أصل أو التزام مبدئياً بالقيمة العادلة وكان سعر المعاملة مختلف عن القيمة العادلة، يتعين على المنشأة أن تقوم بالاعتراف بالمكسب أو الخسارة الناتجة في الربح أو الخسارة ما لم يحدد ذلك المعيار خلاف ذلك.

HTZ Training Academy

أساليب التقييم

٦١- يتعين على المنشأة استخدام أساليب التقييم التي تعتبر ملائمة وفقاً للظروف والتي تتوافر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، مع تعظيم الاستفادة للمدخلات الملحوظة ذات الصلة والحد من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

٦٢- إن الهدف من استخدام أسلوب التقييم هو تقدير السعر الذي قد تتم به المعاملة المنظمة لبيع الأصل أو تحويل الالتزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية. ويوجد ثلاثة مناهج يتم استخدامها على نطاق واسع هي منهج السوق ومنهج التكلفة ومنهج الدخل. وتلخص الفقرات من "أت٥" إلى "أت١١" الأوجه الرئيسية لتلك المناهج. ويتعين على المنشأة استخدام أساليب التقييم المتسقة مع واحد أو أكثر من تلك المناهج لقياس القيمة العادلة.

٦٣- في بعض الحالات، يكون هناك أسلوب تقييم واحد مناسب (على سبيل المثال، عند تقييم أصل أو التزام باستخدام الأسعار المعلنة في سوق نشط لأصول أو التزامات مطابقة). وفي حالات أخرى، يكون هناك عدة أساليب تقييم مناسبة (على سبيل المثال، قد تكون هذه هي الحالة عند تقييم وحدة تولد النقدية). وفي حالة استخدام عدة أساليب تقييم لقياس القيمة العادلة، يجب تقييم النتائج (أي المؤشرات الخاصة بالقيمة العادلة) مع الأخذ بعين الاعتبار معقولية مجال القيم التي تم التوصل إليها من تلك النتائج. وقياس القيمة العادلة هو النقطة التي تقع ضمن ذلك المجال والتي تعتبر الأكثر تمثيلاً للقيمة العادلة وفقاً للظروف.

٦٤- اذا كان سعر المعاملة هو القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي وكان سيتم استخدام أسلوب تقييم يستخدم مدخلات غير ملحوظة لقياس القيمة العادلة في الفترات اللاحقة، فيجب معايرة أسلوب التقييم بحيث تكون نتيجة أسلوب التقييم عند الاعتراف الأولي مساوية لسعر المعاملة. وتضمن المعايرة أن يعكس أسلوب التقييم ظروف السوق الحالية كما أنها تساعد المنشأة فى تحديد ما إذا كان هناك ضرورة لإجراء تعديل أسلوب التقييم (على سبيل المثال، قد يكون هناك صفة للأصل أو الالتزام غير مشمولة بأسلوب التقييم) . ويتعين على المنشأة بعد الاعتراف الأولي وعند قياس القيمة العادلة باستخدام أسلوب أو أساليب تقييم تستخدم مدخلات غير ملحوظة، أن تضمن أن تعكس تلك الأساليب للتقييم بيانات السوق الملحوظة (على سبيل المثال، سعر الأصل أو الالتزام المماثل) في تاريخ القياس.

٦٥- يتعين تطبيق أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة بثبات. غير أنه من الملائم أن يتم تغيير في أسلوب التقييم أو كيفية تطبيقه (على سبيل المثال، تغيير في الترجيح عند استخدام أساليب متعددة للتقييم أو تغيير في التعديل الذي يتم إجراؤه على أسلوب التقييم) وذلك في حالة تغيير التعديل في القياس عن نفس القدر أو أكثر عن القيمة العادلة وفقاً للظروف. وقد تظهر هذه الحالة على سبيل المثال، إن وقع أي من الأحداث التالية:

(أ) تواجد أسواق جديدة.

HTZ Training Academy

أو(ب) توافر معلومات جديدة.
أو(ج) عدم توافر المعلومات المستخدمة سابقاً.
أو(د) تحسن أساليب التقييم .
أو(هـ) تغير ظروف السوق .

٦٦- يتعين المحاسبة عن التغيرات الناجمة عن التغيير في أسلوب التقييم أو كيفية تطبيقه باعتبارها تغييراً في تقديراً محاسبياً وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) . غير أن الإفصاحات الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٥) للتغيير في التقدير المحاسبي ليست مطلوبة للتعديلات الناتجة عن التغيير في أسلوب التقييم أو كيفية تطبيقه.

مدخلات أساليب التقييم

المبادئ العامة

٦٧- **يجب أن تعظم أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة والتقليل من استخدام المدخلات غير الملحوظة.**

٦٨- تتضمن الأمثلة على الأسواق التي فيها مدخلات ملحوظة لبعض الأصول والالتزامات (على سبيل المثال، الأدوات المالية) أسواق البورصة وأسواق التجار وأسواق السماسرة وأسواق الأطراف–الأصيلة (راجع الفقرة "أت٣٤").

٦٩- يتعين على المنشأة أن تختار المدخلات التي تتفق مع خصائص الأصل أو الالتزام التي سيأخذها المشاركون في السوق بعين الاعتبار في معاملة على الأصل أو الالتزام (راجع الفقرتين "١١" و "١٢"). وفي بعض الحالات، يتم إجراء تعديل كنتيجة لتلك الخصائص مثل العلاوة أو الخصم (على سبيل المثال، علاوة السيطرة أو خصم حقوق الأقلية / الحقوق غير المسيطرة). ولكن ينبغي ألا يشمل قياس القيمة العادلة علاوة أو خصما غير متسق مع وحدة الحساب الواردة في معيار المحاسبة المصري الذي يتطلب أو يسمح بقياس القيمة العادلة (راجع الفقرتين "١٣" و "١٤"). ولا يسمح عند قياس القيمة العادلة بالعلاوات أو الخصومات التي تعكس الحجم باعتباره احتفاظ صفة من صفات المنشأة بالأصل أو الالتزام (تحديداً، العامل الذي يعدل السعر المعلن للأصل أو الالتزام بسبب أن حجم التداول اليومي العادي في السوق لا يكفي لاستيعاب الكمية التي تحتفظ بها المنشأة كما هو مبين في الفقرة "٨٠") بدلاً من صفة للأصل أو الالتزام (على سبيل المثال، علاوة السيطرة عند قياس القيمة العادلة للحصة المسيطرة) لا يسمح به في قياس القيمة العادلة . وفي جميع الحالات وباستثناء ما هو وارد في الفقرة "٧٩"، إذا كان هناك سعر معلن في سوق نشط (أي *مدخلات المستوى ١*) للأصل أو الالتزام فيجب على المنشأة أن تقوم باستخدام ذلك السعر دون تعديل عند قياس القيمة العادلة.

HTZ Training Academy

المدخلات على أساس أسعار العرض والطلب

٧٠- في حالة وجود سعر عرض وطلب للأصل أو الالتزام الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة (على سبيل المثال مدخلات من سوق التجار)، فينبغي استخدام سعراً يقع في مجال الفرق بين سعر العرض وسعر الطلب bid-ask spread والذي يعتبر الأكثر تمثيلاً للقيمة العادلة وفقاً للظروف وذلك لقياس القيمة العادلة بصرف النظر عن المكان الذي تصنف به المدخلات ضمن تسلسل القيمة العادلة (أي المستوى ١ أو ٢ أو ٣ . راجع الفقرات من " ٧٢" إلى "٩٠"). ويسمح باستخدام أسعار العرض لمراكز الأصول وأسعار الطلب لمراكز الالتزامات إلا أنه غير مطلوباً.

٧١- لا يمنع هذا المعيار استخدام تسعير متوسط–السوق mid-market أو اتفاقيات التسعير الأخرى المستخدمة من قبل المشاركين في السوق كوسيلة عملية لقياسات القيمة العادلة تقع في مجال الفرق بين سعر العرض وسعر الطلب.

تسلسل القيمة العادلة

٧٢- يحدد هذا المعيار المصري تسلسل للقيمة العادلة عن طريق تصنيف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ضمن ثلاث مستويات (راجع الفقرات من"٧٦" إلى "٩٠") وذلك لزيادة الثبات وقابلية المقارنة بين قياسات القيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة. ويعطي تسلسل القيمة العادلة الأولوية القصوى للأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة للأصول أو الالتزامات المطابقة (مدخلات المستوى ١) والأولوية الدنيا للمدخلات غير الملحوظة (*مدخلات المستوى ٣*).

٧٣- في بعض الحالات، يمكن تصنيف المدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام ضمن مستويات مختلفة لتسلسل القيمة العادلة. وفي تلك الحالات، يتم تصنيف قياس القيمة العادلة بأكمله في نفس مستوى تسلسل القيمة العادلة لمدخلات المستوى الأدنى الذي يعتبر مهماً للقياس بأكمله. ويقتضي تقييم أهمية مدخلات محددة للقياس بأكمله استخدام التقدير الحكمي مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الخاصة بالأصل أو الالتزام. وعند تحديد مستوى تسلسل القيمة العادلة الذي يتم تصنيف قياس القيمة العادلة ضمنه لا يتعين الأخذ بعين الاعتبار التعديلات للوصول إلى القياسات القائمة على القيمة العادلة مثل تكاليف البيع "عند قياس القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع".

٧٤- قد يؤثر توافر المدخلات ذات الصلة والموضوعية النسبية لها على عملية اختيار أساليب التقييم الملائمة (راجع الفقرة "٦١"). ولكن يرتب تسلسل القيمة العادلة أولوية مدخلات أساليب التقييم وليس أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة. على سبيل المثال، يمكن تصنيف قياس القيمة العادلة الذي يتم صياغته باستخدام أسلوب القيمة الحالية ضمن المستوى ٢ أو ٣، وفقاً للمدخلات الهامة للقياس بالكامل ومستوى تسلسل القيمة العادلة الذي يتم تصنيف تلك المدخلات ضمنه.

HTZ Training Academy

٧٥- عندما تتطلب المدخلات الملحوظة تعديلا باستخدام مدخلات غير ملحوظة وكان التعديل يؤدي لقياس قيمة عادلة أعلى أو أقل بكثير، يتم تصنيف القياس الناتج ضمن المستوى ٣ لتسلسل القيمة العادلة. فعلى سبيل المثال، في حال كان المشارك في السوق يأخذ بعين الاعتبار تأثير قيد مفروض على بيع الأصل عند تقييم سعر الأصل، ينبغي على المنشأة تعديل السعر المعلن لتعكس أثر ذلك القيد. وفي حال كان ذلك السعر المعلن ضمن *مدخلات المستوى ٢* وكان التعديل عبارة عن مدخلات غير ملحوظة هامة للقياس بأكمله، فينبغي تصنيف القياس ضمن المستوى ٣ من تسلسل القيم العادلة.

مدخلات المستوى ١

٧٦- مدخلات المستوى ١ هي الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في سوق نشط لأصول أو التزامات مطابقة تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس.

٧٧- يقدم السعر المعلن في السوق النشط الدليل الأكثر موثوقية للقيمة العادلة ويتعين استخدامه دون تعديل لقياس القيمة العادلة حيثما أمكن باستثناء ما هو وارد في الفقرة "٧٩".

٧٨- إن مدخلات المستوى ١ للعديد من الأصول والالتزامات المالية ممكن أن تكون متاحة في العديد من الأسواق النشطة (على سبيل المثال، في بورصات مختلفة)، وتبعاً لذلك، يتم التركيز في المستوى ١ على تحديد كل مما يلي:

(أ) السوق الأساسي للأصل أو الالتزام أو السوق الأكثر نفعاً للأصل أو الالتزام عند غياب السوق الأساسي.

و(ب) ما إذا كان بإمكان المنشأة أن تبرم معاملة للأصل أو الالتزام بسعر ذلك السوق في تاريخ القياس.

٧٩- لا ينبغي على المنشأة أن تقوم بأي تعديل لمدخلات المستوى ١ فيما عدا الحالات التالية:

(أ) عندما تمتلك المنشأة عددا كبيرا من الأصول أو الالتزامات المماثلة (ولكن غير مطابقة) (على سبيل المثال، الأوراق المالية للديون) التي يتم قياسها بالقيمة العادلة وعندما يكون السعر المعلن في السوق النشط متاحاً ولكن لا يمكن الوصول إليه بسهولة لكل من تلك الأصول والالتزامات بشكل منفرد (أي أنه سيكون من الصعب الحصول على معلومات التسعير لكل أصل أو التزام منفرداً في تاريخ القياس نظراً إلى العدد الكبير للأصول أو الالتزامات المماثلة التي تمتلكها المنشأة). في مثل هذه الحالة، فإنه من العملي والمناسب ، أن تقيس المنشأة القيمة العادلة باستخدام طريقة تسعير بديلة لا تعتمد حصرياً على الأسعار المعلنة (على سبيل المثال، تسعير المصفوفة matrix pricing)، غير أن استخدام طريقة تسعير بديلة يؤدي إلى تصنيف قياس قيمة عادلة ضمن مستوى أقل في تسلسل القيمة العادلة.

Hitz Training Academy

(ب) عندما لا يمثل السعر المعلن في سوق نشط القيمة العادلة في تاريخ القياس. ويمكن أن تكون هذه هي الحالة على سبيل المثال إذا وقعت أحداث هامة (كالمعاملات في أسواق الأطراف–الأصيلة أو المتاجرة في سوق السماسرة أو إعلان إخبارى) بعد إغلاق السوق ولكن قبل تاريخ القياس. ويتعين على المنشأة وضع وتطبيق سياسة ثابتة لتحديد تلك الأحداث التي قد تؤثر على قياس القيمة العادلة. ولكن في حال تم تعديل السعر المعلن بالمعلومات الجديدة، فان التعديل يؤدى إلى تصنيف قياس قيمة عادلة ضمن مستوى أقل في تسلسل القيمة العادلة.

(ج) عند قياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة باستخدام السعر المعلن للبند المطابق الذي يتم المتاجرة عليه على أنه أصل في سوق نشط وكان ذلك السعر يحتاج إلى تعديل تبعاً للعوامل الخاصة بالبند أو الأصل (راجع الفقرة "٣٩"). وإذا لم يكن هناك تعديل مطلوب على السعر المعلن للأصل، فينتج عن ذلك قيمة عادلة تصنف ضمن المستوى ١ من تسلسل القيمة العادلة. ولكن أي تعديل للسعر المعلن للأصل سينتج عنه تصنيف قياس قيمة عادلة ضمن مستوى أقل في تسلسل القيمة العادلة.

٨٠- إذا كانت المنشأة تمتلك مركزاً في أصل أو التزام منفرد (بما في ذلك مركز يتضمن عدداً كبيراً من الأصول أو الالتزامات المطابقة، مثل امتلاك أدوات مالية) وكان الأصل أو الالتزام متداولاً في سوق نشط، فينبغي قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام ضمن المستوى ١ باعتبارها ناتج ضرب السعر المعلن لوحدة الأصل أو الالتزام في الكمية التي تحتفظ بها المنشأة. وهذه هي الحالة حتى لو كان حجم التداول اليومي الطبيعي للسوق غير كاف لاستيعاب الكمية المحتفظ بها وكان تقديم طلبات بيع المركز في معاملة واحدة قد يؤثر على السعر المعلن.

مدخلات المستوى ٢

٨١- تتمثل مدخلات المستوى ٢ في كافة المدخلات بخلاف أسعار معلن عنها ضمن المستوى ١ وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر.

٨٢- إذا كان للأصل أو الالتزام مدة محددة (تعاقدية) ينبغي بالضرورة أن تكون مدخلات المستوى ٢ ملحوظة طوال مدة الأصل أو الالتزام. وتتضمن مدخلات المستوى ٢ ما يلي:

(أ) الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المماثلة في أسواق نشطة.

(ب) الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المطابقة أو المماثلة في أسواق غير نشطة.

(ج) المدخلات الملحوظة للأصل أو الالتزام عدا الأسعار المعلنة، على سبيل المثال:

(١) أسعار الفائدة ومنحنيات العوائد yield curves الملحوظة التي يتم الإعلان عنها بصورة دورية شائعة.

و(٢) التذبذبات الضمنية implied volatilities،

و(٣) الهوامش الائتمانية credit spreads،

(د) المدخلات التي يتم معايرتها في السوق market-corroborated.

HITZ Training Academy

٨٣- ستختلف تعديلات ومدخلات المستوى ٢ بناء على العوامل الخاصة بالأصل أو الالتزام. وتتضمن تلك العوامل ما يلي:

(أ) حالة الأصل أو موقعه.

و(ب) مدى ارتباط المدخلات بالبنود القابلة للمقارنة مع الأصل أو الالتزام (بما في ذلك العوامل المبينة في الفقرة "٣٩).

و(ج) حجم أو مستوى النشاط في الأسواق الذي تتم ملاحظة المدخلات بها.

٨٤- إن إجراء تعديل على أحد مدخلات المستوى ٢ الذي يعد هاماً للقياس بأكمله قد ينتج عنه تصنيف قياس قيمة عادلة ضمن المستوى ٣ لتسلسل القيمة العادلة وذلك إذا كان التعديل يستخدم مدخلات هامه غير ملحوظة.

٨٥- توضح الفقرة "أت٣٥" استخدام مدخلات المستوى ٢ لأصول والتزامات معينة.

مدخلات المستوى ٣

٨٦- مدخلات المستوى ٣ هي المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الالتزام.

٨٧- يتم استخدام المدخلات غير الملحوظة لقياس القيمة العادلة في حالة عدم توافر مدخلات ملحوظة ذات علاقة بحيث يتم الأخذ في الاعتبار المواقف التي يكون فيها نشاط السوق ضئيل، إن وجد نشاط بالمرة، للأصل أو الالتزام في تاريخ القياس. ولكن يبقى هدف قياس القيمة العادلة كما هو، أي سعر البيع في تاريخ القياس من وجهة نظر المشارك في السوق الذي يحتفظ بالأصل أو يدين بالالتزام. لذلك، يتعين أن تعكس المدخلات غير الملحوظة الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، بما في ذلك الافتراضات حول الخطر.

٨٨- تتضمن الافتراضات حول الخطر كل من الخطر المتأصل في أسلوب تقييم معين يتم استخدمه لقياس القيمة العادلة (مثل نموذج تسعير) والخطر المتأصل في مدخلات أسلوب التقييم. ولا يعد القياس الذي لا يتضمن تعديلاً للخطر قياساً للقيمة العادلة إذا كان المشاركون في السوق يقومون بإجراء تعديلاً للخطر عند تسعير الأصل أو الالتزام. فعلى سبيل المثال، قد يكون إجراء تعديل للخطر ضرورياً عندما يكون هناك عدم تأكد جوهري بخصوص القياس (على سبيل المثال، عندما حدوث انخفاض كبير في حجم أو مستوى النشاط مقارنة مع نشاط السوق العادي للأصل أو الالتزام أو لأصول أو التزامات مماثلة، ورأت المنشأة أن سعر المعاملة أو السعر المعلن لا يمثل القيمة العادلة كما هو مبين في الفقرات من "أت٣٧" إلى "أت٤٧").

Hrz Training Academy

٨٩- يتعين على المنشأة تطوير المدخلات غير الملحوظة باستخدام أفضل معلومات متوفرة وفقاً للظروف والتي قد تتضمن البيانات الخاصة بالمنشأة. وعند تطوير المدخلات غير الملحوظة، يمكن أن تبدأ المنشأة ببياناتها الخاصة ولكن يتعين عليها تعديل تلك البيانات في حالة وجود معلومات متوفرة بشكل معقول تبين أن المشاركين الآخرين في السوق يستخدمون بيانات مختلفة أو أن هناك شيئاً خاصاً بالمنشأة غير متاح للمشاركين الآخرين في السوق (على سبيل المثال، تميز خاص بالمنشأة). ولا تحتاج المنشأة إلى بذل جهود مستفيضة للحصول على معلومات متعلقة بافتراضات المشاركين في السوق. ولكن يتعين على المنشأة أن تأخذ بعين الاعتبار كافة المعلومات المتعلقة بافتراضات المشارك في السوق والتي تتوفر بشكل معقول. والمدخلات غير الملحوظة التي تم تطويرها بالطريقة المبينة أعلاه تعتبر افتراضات المشاركين في السوق وبالتالي فهى تلبي هدف قياس القيمة العادلة.

٩٠- توضح فقرة "أت٣٦" استخدام مدخلات المستوى ٣ لأصول والتزامات محددة.

الإفصاح

٩١- **يتعين على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي البيانات المالية على تقييم البندين التاليين:**

(أ) أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة للوصول إلى قياسات القيمة العادلة بالنسبة للأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر في قائمة المركز المالي بعد الاعتراف الأولي.

(ب) أثر القياسات على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر للفترة بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المتكررة باستخدام مدخلات غير ملحوظة هامة (المستوى ٣).

٩٢- لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة "٩١" ، يتعين على المنشأة أن تأخذ كل ما يلي في الاعتبار:

(أ)مستوى التفاصيل اللازمة لتلبية متطلبات الإفصاح.

و(ب) مقدار التركيز على المتطلبات المختلفة.

و(ج) مقدار التجميع أو التحليل الذي ينبغي القيام به.

و(د) ما إذا كان مستخدمو البيانات المالية يحتاجون إلى معلومات إضافية لتقييم المعلومات الكمية التي تم الإفصاح عنها.

إذا لم تكن الإفصاحات المقدمة وفقاً لهذا المعيار ومعايير المحاسبة المصرية الأخرى كافية لتلبية الأهداف الواردة في الفقرة "٩١"، فينبغي على المنشأة الإفصاح عن المعلومات الإضافية اللازمة لتلبية تلك الأهداف.

٩٣- لتلبية الأهداف الواردة في الفقرة "٩١"، يتعين على المنشأة أن تقوم بالإفصاح في قائمة المركز المالي بعد الاعتراف الأولي عن المعلومات المذكورة أدناه كحد الأدنى، لكل فئة من الأصول والالتزامات (راجع الفقرة "٩٤" للحصول على معلومات حول تحديد الفئات الملائمة من الأصول والالتزامات) التي يتم قياسها بالقيمة العادلة (بما في ذلك القياسات على أساس القيمة العادلة في نطاق هذا المعيار).

HITZ Training Academy

(أ) قياس القيمة العادلة في نهاية فترة القوائم المالية بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة وأسباب القياس بالنسبة لقياسات القيمة العادلة غير المتكررة. وقياسات القيمة العادلة المتكررة للأصول أو الالتزامات هي تلك التي تتطلبها معايير المحاسبة المصرية الأخرى أو تسمح بها في قائمة المركز المالي في نهاية كل فترة مالية. وقياسات القيمة العادلة غير المتكررة للأصول أو الالتزامات هي تلك التي تقتضيها معايير المحاسبة المصرية الأخرى أو تسمح بها في قائمة المركز المالي في ظروف معينة (على سبيل المثال، عندما تقيس منشأة الأصل المحتفظ به بغرض البيع بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" لان القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف البيع أقل من قيمته الدفترية).

(ب) مستوى تسلسل القيمة العادلة الذي يتم تصنيف قياسات القيمة العادلة بأكملها ضمنه (المستوى ١ و٢ و٣) بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة.

(ج) مبالغ أي تحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢ من تسلسل القيمة العادلة وأسباب تلك التحويلات وسياسة المنشأة في تحديد الحالات التي تعتقد فيها بحدوث التحويلات بين المستويات (راجع الفقرة "٩٥") بالنسبة للأصول والالتزامات المحتفظ بها في نهاية الفترة المالية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر. ويتعين الإفصاح عن التحويلات إلى داخل كل مستوى ومناقشتها بشكل منفصل عن التحويلات خارج كل مستوى.

(د) وصف لأسلوب أو أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة المصنفة في المستوى ٢ والمستوى ٣ لتسلسل القيمة العادلة. وفي حالة حدوث تغيير في أسلوب التقييم (على سبيل المثال، التغيير من منهج السوق إلى منهج الدخل أو استخدام أسلوب تقييم إضافي)، يتعين على المنشأة الإفصاح عن ذلك التغيير والسبب أو الأسباب وراء القيام به. ويتعين على المنشأة أن تقدم معلومات كمية فيم يتعلق بالمدخلات غير الملحوظة الهامة المستخدمة في قياس القيمة العادلة بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المصنفة في المستوى ٣ من تسلسل القيمة العادلة. ولا يتعين على المنشأة أن تضع معلومات كمية بغرض الالتزام بمتطلب الإفصاح إذا لم تكن المنشأة قد صنعت مدخلات كمية غير ملحوظة عند قياس القيمة العادلة (على سبيل المثال، عندما تستخدم المنشأة أسعار من معاملات سابقة أو معلومات تسعير طرف ثالث دون تعديل). ولكن عند تقديم هذا الإفصاح لا تستطيع المنشأة أن تتجاهل المدخلات الكمية غير الملحوظة الهامة لقياس القيمة العادلة والمتوفرة بشكل معقول للمنشأة.

(هـ) تحليل الحركة بين الأرصدة الافتتاحية والختامية بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المتكررة والمصنفة ضمن المستوى ٣ من تسلسل القيمة العادلة، مع الإفصاح بشكل منفصل عن التغييرات خلال الفترة المنسوبة إلى ما يلي:

(١) إجمالي المكاسب أو الخسائر للفترة المعترف بها في الربح أو الخسارة والبند أو البنود في الربح أو الخسارة التي تم الاعتراف بتلك المكاسب أو الخسائر ضمنها.

HTZ Training Academy

(٢) إجمالي المكاسب أو الخسائر للفترة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر والبند أو البنود في الدخل الشامل الآخر التي تم الاعتراف بتلك المكاسب أو الخسائر ضمنها.

(٣) المشتريات والمبيعات والإصدارات والتسويات (يتم الإفصاح لكل منها بشكل منفصل).

(٤) مبالغ أي تحويلات داخل أو خارج المستوى ٣ من تسلسل القيمة العادلة وأسباب تلك التحويلات وسياسة المنشأة في تحديد الحالات التي تعتقد فيها بحدوث التحويلات بين المستويات (راجع الفقرة "٩٥"). ويتعين الإفصاح عن التحويلات إلى المستوى ٣ ومناقشتها بشكل منفصل عن التحويلات خارج المستوى ٣.

(و) بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المتكررة والمصنفة بين المستوى ٣ من تسلسل القيمة العادلة، مبلغ إجمالي المكاسب أو الخسائر للفترة المحددة في "(هـ) (١) " والمتضمنة في الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى التغيير في المكاسب أو الخسائر غير المحققة المرتبطة بالأصول والالتزامات المحتفظ بها في نهاية الفترة المالية والبند أو البنود في الأرباح أو الخسائر التي تم الاعتراف بتلك المكاسب أو الخسائر غير المحققة ضمنها.

(ز) وصف لعمليات التقييم المستخدمة من قبل المنشأة بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة المصنفة ضمن المستوى ٣ من تسلسل القيمة العادلة، (بما في ذلك مثلاً كيفية تحديد المنشأة لسياساتها وإجراءاتها وتحليلها للتغييرات في قياسات القيمة العادلة من فترة لأخرى).

(ح) بالنسبة لقياس القيمة العادلة المتكررة والمصنفة ضمن المستوى ٣ من تسلسل القيمة العادلة:

(١) بالنسبة لجميع مثل تلك القياسات، وصف تفصيلي لحساسية قياس القيمة العادلة للتغييرات في المدخلات غير الملحوظة إذا كان التغيير في تلك المدخلات إلى مبلغ مختلف يؤدي إلى قياس أعلى أو أقل بكثير للقيمة العادلة. وإذا كان هناك علاقات متداخلة بين تلك المدخلات والمدخلات غير الملحوظة الأخرى المستخدمة في قياس القيمة العادلة، يتعين على المنشأة أن تقدم وصفاً لتلك العلاقات المتداخلة وكيف تعظم أو تخفف تلك العلاقات المتداخلة أثر التغيرات في المدخلات غير الملحوظة على قياس القيمة العادلة. وللقيام بهذا الإفصاح، يجب أن يتضمن الوصف التفصيلي للحساسية تجاه التغيرات في المدخلات غير الملحوظة تلك المدخلات غير الملحوظة التي يتم الإفصاح عنها وفقاً للنقطة (د) كحد الأدنى.

(٢) بالنسبة للأصول والالتزامات المالية، إذا كان تغيير واحد أو أكثر من المدخلات غير الملحوظة ليعكس البدائل الممكنة المعقولة للافتراضات سيغير من القيمة العادلة بشكل كبير، فينبغي على المنشأة أن توضح تلك الحقيقة وأن تقوم بالإفصاح عن تلك التغييرات. (ويتعين على المنشأة أن تفصح عن كيفية حساب أثر التغيير الذي تم بغرض عكس بديل ممكن معقول للافتراض) . ولذلك الغرض، يتم تقدير الأهمية في ضوء الربح أو الخسارة، وإجمالي الأصول أو إجمالي الالتزامات، أو إجمالي حقوق الملكية إذا كان يتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر.

(ط) بالنسبة لقياس القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة، إذا كان الاستخدام الأفضل والأحسن للأصل غير المالي يختلف عن استخدامه الحالي، فيتعين على المنشأة أن تقوم بالإفصاح عن تلك الحقيقة وعن سبب استخدام الأصل غير المالي بطريقة مختلفة عن الاستخدام الأفضل والأحسن.

HTZ Training Academy

٩٤- يتعين على المنشأة أن تحدد الفئات الملائمة من الأصول والالتزامات على أساس:

(أ) طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام.

و(ب) مستوى تسلسل القيمة العادلة الذي تم تصنيف قياس القيمة العادلة ضمنه.

قد يكون من الضروري كبر عدد الفئات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المصنفة ضمن المستوى ٣ من تسلسل القيمة العادلة لان تلك القياسات لها درجة أكبر من عدم التأكد وعدم الموضوعية. ويقتضي تحديد فئات الأصول والالتزامات الملائمة التي ينبغي تقديم إفصاحات عنها بشأن قياسات القيمة العادلة ممارسة الحكم المهنى الشخصى. ويتم تحديد فئات الأصول والالتزامات بتجزئة أكبر في العادة من البنود المعروضة في قائمة المركز المالي. ولكن يجب على المنشأة أن تقدم معلومات كافية تسمح بالمطابقة مع البنود المعروضة في قائمة المركز المالي. وعندما يحدد معيار محاسبة مصري آخر فئة الأصل أو الالتزام، قد تستخدم المنشأة تلك الفئة في تقديم الإفصاحات المطلوبة في هذا المعيار عندما تلبى تلك الفئة متطلبات هذه الفقرة.

٩٥- يتعين على المنشأة أن تفصح وتتابع سياستها في تحديد الحالات التي تعتقد فيها بحدوث التحويلات بين مستويات تسلسل القيمة العادلة وفقاً للفقرة "٩٣ (ج) و (هـ)(٤) " . وينبغي أن تكون السياسة واحدة فيما يتعلق بتوقيت الاعتراف بالتحويلات إلى المستويات وخارج المستويات. وتتضمن أمثلة سياسات تحديد توقيت التحويلات ما يلي:

(أ) تاريخ الحدث أو التغيير في الظروف الذي تسببت في التحويل.

(ب)بداية الفترة المالية.

(ج) نهاية الفترة المالية.

٩٦- إذا اتخذت المنشأة قرار باستخدام الاستثناء الوارد في الفقرة "٤٨" في سياستها المحاسبية، فعليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.

٩٧- لكل فئة من الأصول والالتزامات التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي ولكن يتم الإفصاح عن قيمتها العادلة، يجب على المنشأة أن تقوم بالإفصاح عن المعلومات التي تقتضيها الفقرة "٩٣ (ب) و (د) و (ط)" لكن لا يتعين على المنشأة أن تقدم الإفصاحات الكمية حول المدخلات غير الملحوظة الهامة المستخدمة في قياسات القيمة العادلة المصنفة في المستوى ٣ من تسلسل القيمة العادلة المطلوبة بموجب الفقرة "٩٣(د)". وبالنسبة لتلك الأصول والالتزامات، لا تحتاج المنشأة لتقديم الإفصاحات الأخرى المطلوبة فى هذا المعيار.

٩٨- بالنسبة للالتزام غير القابل للفصل الذي تم قياسه بالقيمة العادلة وإصداره بتحسين ضمان طرف ثالث ، يتعين على الجهة المصدرة أن تفصح عن وجود تحسين ائتمان وما إذا كان قد انعكس في قياس القيمة العادلة.

٩٩- يتعين على المنشأة عرض الإفصاحات الكمية المطلوبة بموجب هذا المعيار في شكل جداول ما لم يكن هناك تنسيق آخر أكثر ملائمة.

Hitz Training Academy